إنتاج 10 آلاف برميل يومياً من «الخفجي» نهاية فبراير الجاري

الكويت تتسلم إدارة عمليات الوفرة المشتركة

■ وصول الإنتاج إلى 175 ألف برميل يومياً من «الخفجي» و145 ألفاً من «الوفرة» بعد مرور سنة من بدء الإنتاج التجريبي

أحمد مغربي

أصدر الرئيس التنفيذي بالوكالة في الشركة الكويتية لنفط الخليج عبدالله السميطي قرارا بتعيين حمد سالم العجمي مديرا عاما للعمليات المشتركة في منطقة الوفرة.

وجاء في التعميم الذي صدر أمس وحصلت «الأنباء» على نسخة منه، ان التغيير يأتي بعد انتهاء فترة رئاسة شركة شيفرون العربية السعودية لعمليات الوفرة المشتركة في 31 يناير 2020، علما بأن التعيين بدأ من امس الأحد.

على الصعيد ذاته، قال مصدران في قطاع النفط إن الكويت والسعودية بدأتا الأعمال التحضيرية لاستئناف إنتاج النفط الخام من حقل الخفجي بإنتاج تجريبي قرب نهاية شهر فبراير الجاري.

وذكر مسؤول نفطي بالكويت لرويترز أنه سيبدأ إنتاج حوالي 10 آلاف برميل من حقل الخفجي في 25 فبراير الجاري، مضيفا أنها «كمية كافية لاختبار كل المنشآت وكفاءتها التشغيلية».

وقال المسؤول إن الحقل سيضخ نحو 60 ألف برميل بحلول أغسطس المقبل.

وتابع المسؤول أنه سيبدأ الإنتاج من حقل الوفرة بواقع 10 آلاف برميل يوميا في أواخر مارس ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج على 80 الف برميل يوميا من الحقل بعد ستة أشهر من بدء الإنتاج التجريبي.

وأضاف أنه من المتوقع أن يصل الإنتاج من حقل الخفجي إلى 175 ألف برميل يوميا ومن حقل الوفرة إلى 145 ألف بعد مرور سنة من بدء الإنتاج التجريبي.

وتشغل حقل الخفجي شركة عمليات الخفجي المشتركة وهي مشروع مشترك بين الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة أرامكو لأعمال الخليج، التابعة لشركة النفط السعودية العملاقة أرامكو، وكانت الشركة تنتج ما بين 280 و300 ألف برميل يوميا من الخام العربي الثقيل قبل إغلاق الحقل لأسباب بيئية في عام 2014.

وأغلق حقل الوفرة منذ عام 2015 وتبلغ طاقته الإنتاجية نحو 220 ألف برميل يوميا وتتولى تشغيل الحقل شركة شيفرون الأميركية لحساب الحكومة السعودية.

وتخفض السعودية والكويت إمداداتهما من النفط في إطار اتفاق بين أوبيك وروسيا ومنتجين آخرين فيما يعرف بمجموعة أوبيك+ وينتهي العمل بالاتفاق في مارس المقبل.

وفي ديسمبر، صرح وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأن استئناف الإنتاج من الحقلين لن يؤثر على التزام البلدين باتفاق أوبيك.

وقالت مصادر من القطاع لرويترز إن الإنتاج سيزيد تدريجيا وإنه سيجري تعويض أي زيادة من المنطقة بخفض من حقول أخرى.

رفض إصدار أوامر تغييرية لـ «البترول الوطنية» و«نفط الكويت»

105 ملايين دينار لصيانة مصفاة الزور

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» أن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) طلبت ترسية عقدين بقيمة 105 ملايين دينار لتقديم خدمات الصيانة الكهربائية لمصفاة الزور.

وفي التفاصيل فقد وافق الجهاز المركزي للمناقصات العامة على طلب شركة «كيبيك» بترسية مناقصة خدمات الصيانة لمصفاة الزور القسم 1 على شركة سبيك الخليج للتجارة العامة والمقاولات بقيمة 25,4 مليون دينار، علما أن شركة سبيك قد حازت أقل الأسعار ومستوفية للشروط والمواصفات.

أما العقد الثاني فقد قرر الجهاز المركزي للمناقصات ندب الجهة لعمل موازنة تثمينية طبقا لأحكام المادة 60 من قانون المناقصات العامة رقم 49 لسنة 2016، حيث طلبت شركة «كيبيك» ترسية المناقصة الخاصة بتقديم خدمات الصيانة الكهربائية والآلات الدقيقة لمصفاة الزور بقيمة 53,2 مليون دينار وذلك بعد استدعاء المناقص لتعديل الاسعار الفردية وبعد احتساب خطأ حسابي بنسبة 0,02٪.

تجدر الإشارة إلى أن مصفاة الزور تعد أكبر مصفاة لتصريف وتكرير النفط في العالم تبنى في مرحلة واحدة، وبطاقة تكريرية تقدر بنحو 615 ألف برميل يوميا من النفط الكويتي، ومن المتوقع تشغيل المصفاة تجريبيا بحلول شهر يونيو المقبل.

من جهة أخرى، رفض الجهاز المركزي للمناقصات العامة طلبين تقدمت بهما شركة البترول الوطنية الكويتية لإصدار أمرين تغييريين، حيث طلبت الشركة إصدار أمر تغييري على العقد الاول بزيادة مبلغ 1,9 مليون دينار ما يعادل نسبة 37,20٪ على قيمة عقد مناقصة خدمات التغذية في شركة البترول الوطنية وذلك لعدم موافاة الجهاز ببيانات المناقصة الجديدة، حيث تنوي «البترول الوطنية» زيادة مدة العقد لتسعة أشهر تبدأ من 1 أغسطس 2020 حتى 30 ابريل 2021، أما العقد الثاني فطلبت له الشركة إصدار أمر تغييري بقيمة 1,8 مليون دينار ما يعادل 31,40٪ من قيمة العقد.

إلى ذلك رفض الجهاز كذلك طلب إصدار شركة نفط الكويت أمر تغييري بزيادة مبلغ وقدره 2,19 مليون دينار ما يعادل 7,95٪ على قيمة عقد مناقصة تقديم خدمات الصيانة والدعم لمرافق التصدير التابعة لشركة نفط الكويت المبرم مع شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن وذلك لحين الانتهاء من إجراءات طرح الممارسة البديلة، علما أن رفض جهاز المناقصات كان لعدم جدية نفط الكويت في طرح المناقصة الجديدة.

جهاز حماية المنافسة نظم مؤتمره بالتعاون مع «البنك الدولي»

العجمي: إقرار قانون المنافسة الموحد لدول الخليج.. قريباً

صورة جماعية للمشاركين في المؤتمر

طارق عرابي

■ الغريب: الجهاز يتواصل مع نظرائه للاستفادة من الإمكانات المتاحة وتوحيد الجهود

■ العويصي: إنشاء شبكة منافسة خليجية أمر ضروري للارتقاء بحماية المنافسة محلياً

قال رئيس جهاز حماية المنافسة د.راشد العجمي ان العالم من حولنا يشهد تحولات اقتصادية كبيرة، فرضها نظام العولمة الاقتصادي، حيث تزايد دور القطاع الخاص وتعاظمت سياسة التحرر الاقتصادي، وظهرت الكيانات الإنتاجية والخدمية الكبيرة والتكتلات الاقتصادية العالمية، ما أوجد أنواعا من المنافسة تضمنت ممارسات ضارة ومخالفات احتكارية.

وأضاف العجمي في كلمة ألقاها نيابة عن وزير التجارة والصناعة خالد الروضان، أمام مؤتمر أجهزة المنافسة الخليجية الذي ينظمه جهاز حماية المنافسة بالتعاون مع البنك الدولي، أن العالم وضع قواعد دولية تضبط سياسة المنافسة، وآليات تكافح الممارسات الاحتكارية التي تعوق تحقيق أهداف تحرير التجارة العالمية، وهو ما واكبته الكويت بإنشاء جهاز حماية المنافسة بهدف ضبط آليات السوق ورفع كفاءة أدائها لضمان وجود منافسة شريفة وعادلة تحقق الحماية للمستهلكين والمنتجين بكل أطيافهم في إطار من التوازن العادل.

ولفت الى ان أجهزة المنافسة الخليجية لديها دور مهم ومحوري في تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية، ودعم نمو وتنوع الناتج المحلي بهدف تحقيق التنمية المستدامة للمواطنين، مشيرا إلى أن من أوجه التعاون بين دول مجلس التعاون قانون (نظام) المنافسة الموحد لدول مجلس التعاون والذي نأمل إقراره قريبا، لاستكمال المنظومة التشريعية الاقتصادية، ولتحقيق تطلعات الشعوب الخليجية في تحقيق التكامل، لاسيما في المجال الاقتصادي الذي يعتبر محور اي وحدة عمل مشترك لتحسين بيئة الأعمال في دول المنطقة.

وأوضح العجمي ان الكويت تبنت برنامجا لإعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي وفق رؤية (كويت جديدة 2035) تحت رعاية سمو الأمير الشيخ صباح الاحمد، معتمدة على التحول الكامل من نظام الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الحر، ولتحقيق ذلك دعمت الحكومة جهاز حماية المنافسة من خلال شراكة استراتيجية مع البنك الدولي من أجل وضع وتطوير الإجراءات واللوائح والقوانين والتدابير الرقابية.

وشدد العجمي على الحرص على نجاح مسار عمل جهاز حماية المنافسة وإعطائه سلطة أكبر في السوق المحلي من أجل جذب المستثمرين والاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك من خلال اقتراح مشروع قانون جديد للمنافسة يتوقع إقراره قريبا، وتحسين بيئة الأعمال ورفع مؤشرات التنافسية ورفع مكانة الكويت في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من خلال تعديل معظم القوانين التجارية الحالية.

ومن جانبها، أكدت عضو مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة سميرة الغريب أهمية تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين دول الخليج، وذلك لتطوير وتنمية العلاقات من اجل تعزيز وحماية المنافسة ومنع الممارسات الضارة بالمنافسة في هذه البلدان، مؤكدة ان الجهاز يتواصل مع الأجهزة المماثلة للاستفادة من الإمكانات المتاحة وتوحيد الجهود في تسهيل الإجراءات على المستثمرين بما يساعد على تفعيل سياسة المنافسة في دول الخليج.

وأشارت إلى أن الكويت تولي أهمية قصوى للمنافسة في ظل تبني الدولة للسياسة الوطنية للمنافسة، موضحة ان جهاز حماية المنافسة يحرص على تحقيق هذه السياسة، وذلك من خلال حماية المنافسة ومنع أي من الممارسات الاحتكارية، موضحة أن الجهاز يعمل على إرساء وتطبيق وتطوير قواعد المنافسة الحرة والتوعية بها للنهوض بمستوى أداء الأسواق وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي.

ومن جانبه، قال المدير التنفيذي لجهاز حماية المنافسة عبدالله العويصي إن إنشاء شبكة منافسة خليجية هو أمر ضروري للارتقاء بالدور المنوط في حماية المنافسة على المستوى المحلي وضمان فاعلية المنافسة على المستوى الإقليمي، لافتا إلى أهمية إقرار قانون منافسة خليجي، وإنشاء الشبكة التي ستؤدي إلى تفعيل حقيقي للارتقاء باقتصاد خليجي الامر، بما يعود بالنفع على مواطنينا من خلال أسعار أقل وحجم معروض أكبر وتعدد الاختيارات والابتكارات.

وشدد على ضرورة وضع آليات عملية قابلة للتطبيق لإحداث ذلك التكامل لحماية المنافسة، مؤكدا ضرورة تنظيم اجتماع سنوي لمناقشة أهم القضايا التي تم بحثها وكيفية تحليلها قانونيا واقتصاديا، والعمل على دراسات مشتركة على المستوى الإقليمي على القطاعات ذات الاهتمام المشترك وإنشاء منصة إلكترونية لتبادل المعلومات وأحدث القضايا، وإبلاغ الهيئات بعضها البعض في حال اكتشاف قضية قد تؤثر على دولة أخرى، وكذلك البدء في تدريب مشترك بحيث تتولى كل دولة تدريب باقي الدول في عمليات التدريب المشتركة والبناء المؤسسي للعمل حال إقرار قانون المنافسة الخليجي.

راشد العجمي وعبدالله العويصي وسميرة الغريب خلال مؤتمر أجهزة المنافسة الخليجية

«التجارة» تُطلق خدمة قيد السجل التجاري إلكترونياً

أعلنت وزارة التجارة والصناعة، إطلاقها خدمة قيد السجل التجاري الكترونيا online لتأسيس الشركات بغية تسهيل الإجراءات ضمن خطتها لإنجاز جميع المعاملات في الوزارة إلكترونيا.

وقالت «التجارة» في بيان صحافي إن هذه الخطوة تأتي بعد إصدار تأسيس الشركة إلكترونيا، حيث وفرت 22734 زيارة ومراجعة للعملاء.

وأوضحت أن أولى الخطوات لذلك تبدأ بالدخول إلى موقع مركز الأعمال الالكتروني www.kbc.gov.kw والانتقال منه إلى خدمة تأسيس الشركات، ثم خدمة إصدار السجل التجاري، حيث يطلب إدخال الرقم المركزي للرخصة والرقم المدني لمقدم الطلب.

وأضافت «التجارة» أن الخطوة الرابعة هي إدخال البيانات الرئيسية لحالة طلب التأسيس، فيما تتضمن الخطوة الخامسة توثيق عقد التأسيس من وزارة العدل والحصول على موافقة وزارة الداخلية، مشيرة إلى أنه بعد موافقة الجهات المعنية تتم طباعة السجل التجاري من قبل العميل من أي مكان دون مراجعته للوزارة وذكرت أنه بموجب هذه الخدمة أصبح بإمكان أصحاب التراخيص تسلم شهادة قيد السجل التجاري عبر المكتب أو المنزل.

التجاري Al-Tijari

إعلان

عن فتح باب الترشح لاستكمال عدد أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع) للدورة الحالية

يعلن البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع) عن فتح باب الترشح لاستكمال عدد أعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية 2018-2020.

على السادة الكرام ممن يرغبون في ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة وتتوافر فيهم القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة وفقا للمادة (68) من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة وتعديلاتهما أن يتقدموا إلى أمانة سر مجلس الإدارة في المقر الرئيسي للبنك - الدور الثامن - بطلب الترشح على النموذج المعد لذلك من قبل بنك الكويت المركزي مقروناً بالمستندات المؤيدة لاستيفائهم الشروط المطلوبة، وذلك خلال الفترة من يوم الإثنين الموافق 2020/2/3 وحتى يوم الإثنين الموافق 2020/2/17 فيما بين الساعة الثامنة والنصف صباحاً وحتى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.

للاستفسار هاتف: 22990880 - 22990906

مجلس الإدارة

AlTijariCBK Commercial Bank of Kuwait 50888225 1 888 225 cbk.com التجاري ...هو إختياري